

# تحرك عاجل

## مدافعة إيرانية عن حقوق الإنسان تُضرب عن الطعام

دخلت مدافعة حقوق الإنسان الإيرانية، آتنا دائمي، في إضراب عن الطعام داخل سجن إيفين بتهران، منذ 8 إبريل/نيسان 2017؛ وذلك لاحتجاجها على صدور حكمي بسجن اثنتين من شقيقاتها، هانیه وأنسيه، مع إيقاف التنفيذ، وذلك لاتهامهما بـ"إهانة موظفين عموميين، أثناء تأدية عملهم". واتهمت الأجهزة الأمنية في إيران بالتعرض لأفراد أسرتهما بالمضايقة، كوسيلة لإلحاق المزيد من الألم والمعاناة بالسجناء السياسيين.

دخلت المدافعة الإيرانية عن حقوق الإنسان آتنا دائمي، والتي سُجنت بدون وجه حق، بسبب أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، في إضراب عن الطعام في 8 إبريل/نيسان 2017، داخل سجن إيفين. ووفقاً لما ذكرته أسرتهما، فقد فقدت الكثير من وزنها، منذ ذلك الحين؛ كما أُصيبت بتسارع في ضربات القلب، وكذلك التهابات بالكلى والمسالك البولية.

وقد أعربت آتنا دائمي عن احتجاجها على إصدار محكمة جنائية بتهران، في 23 مارس/آذار 2017، حكمي بسجن شقيقتيها هانیه وأنسيه دايمي لمدة ثلاثة أشهرٍ ويومٍ واحدٍ، مع إيقاف تنفيذهما لاتهامهما بـ"إهانة موظفين عموميين أثناء تأدية عملهم". وأصدرت المحكمة بحق آتنا دائمي حكماً بسجنها بنفس المدة، بالإضافة إلى فترة سجنها لمدة سبعة أعوام، التي تقضيها في الوقت الحالي. وتعلقت أحكام الإدانة، بمواجهة وقعت بينها وشقيقتيها، وبين ثلاثة من عناصر "الحرس الثوري" في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، عندما قاموا بمداهمة منزل والديها لاعتقالها. وقالت آتنا دائمي إن العناصر كانوا ملثمين ولم يبروزا بطاقات هويتهم أو مذكرة باعتقالها. كما قامت العناصر بضربها ورشها برذاذ الفلفل، بعدما احتجت بصورة سلمية على عدم قانونية الطريقة التي يتبعونها في تنفيذ الاعتقال. وتعرضت شقيقتها هانیه للكم في صدرها، حينما حاولت التدخل لوقفهم.

وتقدمت آتنا دائمي، عقب اعتقالها، بشكوى إلى "مكتب المدعي العام" بسجن إيفين، ضد "الحرس الثوري"؛ بيد أن السلطات لم تنظر في الشكوى، وقالت إن "رسالة الشكوى فُقدت". وبدلاً من ذلك، وكرد انتقامي فيما يبدو، بدأت في اتخاذ إجراءات جنائية ضد آتنا دائمي وشقيقتيها. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن المحاكمة التي أفضت إلى إدانتهم



اتسمت بالجور، وكذلك في حال سُجنت هانيه أو انسيه دايمي، فسُعتبران سجينتا رأي، لم تستهدفا إلا لمجرد صلتها الأسرية بآتنا دائمي. وقالت آتينا، في رسالة كتبتها من داخل السجن في 8 إبريل/نيسان 2017، ما يلي: "سأدافع عن حقوق شقيقتي، حتى النفس الأخير، ولن أسمح لأجهزة الأمن، التي تنتهك بالفعل قوانين إيران، باستغلال أسرنا كوسيلة لتلحق بنا عذابًا نفسيًا... وإنني لأفضل الموت، على أن أخضع لاسترقاق القمع".

**يُرجى كتابة مناشدات فورًا بالإنكليزية أو الفارسية أو بلغة بلدكم، لحث السلطات الإيرانية على ما يلي:**

- الإفراج عن آتنا دائمي فورًا وبدون شرط أو قيد، إذ أنها سجينة رأي استهدفت لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- ضمان أن تُعرض على أخصائي صحي مؤهل، يوفر لها الرعاية الصحية، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية، وذلك إلى حين الإفراج عنها؛
- إلغاء حكمي الإدانة والسجن الصادرين بحق هانيه وانسيه دايمي؛ عقب محاكمتها محاكمة جائرة؛
- إجراء التحقيقات بشأن مزاعم تعرض آتينا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك تعرضها للتعنف أثناء اعتقالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛ وإلى ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة، في إطار محاكمات عادلة.

**يُرجى إرسال المناشدات قبل 1 يونيو/حزيران 2017 إلى الجهات التالية:**

رئيس السلطة القضائية

صاحب السعادة آية الله صادق لاريجاني

بواسطة مكتب العلاقات العامة رقم 4

1 تقاطع شارع عزيزي وباستور،

شارع ولي عصر،

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

المدعي العام بطهران

عباس جعفري دولت آبادي

مكتب المدعي العام والثوري

الزاوية 15- ساحة خرداد

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد حسن روحاني

الرئاسة

شارع باستور، ساحة باستور

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 127/15. لمزيد من المعلومات، أنظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/5324/2016/ar/>

# تحرك عاجل

## مدافعة إيرانية عن حقوق الإنسان تُضرب عن الطعام

### معلومات إضافية

اتخذت السلطات موقفاً غير مبالياً تجاه إضراب آتنا دائمي عن الطعام. ففي 12 إبريل/نيسان 2017، أبلغ المدعي العام المساعد (د/ديار) أسرتها، بنبرة وصفوها بأنها كانت "فاترة ومجردة من العاطفة"، بأنه "لا شأن له" بوضع آتنا. وحينما توسل والداها إليه عدة مرات، طلباً لمساعدته، هدد المدعي المساعد بأن السلطات يمكن أن توجه لها تهمةً جنائية، بسبب إضرابها عن الطعام.

وفي يناير/كانون الثاني 2017، وجهت السلطات إلى آتنا دائمي وشقيقتها تهمة "إهانة المرشد الأعلى"، و"الاعتداء العمد"، و"إعاقة مسؤولين عموميين عن تأدية واجباتهم الرسمية"، و"إهانة موظفين عموميين أثناء تأدية عملهم". وفي فبراير/شباط 2017، تلقت آتنا دائمي وشقيقتها رسالة رسمية من "مكتب المدعي العام"، تفيد بإسقاط التهمتين الأولين بحقهما؛ ولكن لا تزال التهمتان الأخريان قائمتين، حيث كان على شقيقتي آتنا دفع كفالة مالية قدرها 400 مليون ريال (ما يُعادل حوالي 12 ألف دولار أمريكي) لكي تتبعا طليقتين في انتظار ما سيتمخض عنه المزيد من التحقيقات بشأن التهمتين. فلم يتلقيا أي معلومات أخرى حول التهمتين حتى 22 مارس/آذار 2017، حين تلقيا استدعاءً للمثول أمام الفرع 1162 للمحكمة الجنائية بطهران" في اليوم التالي لمحاكمتها. واستغرقت جلسة محاكمتها ما يقرب من ساعة واحدة. وحكمت المحكمة، في حكمها النهائي في اليوم التالي، على كلٍ منهما بالسجن لمدة ثلاثة أشهرٍ ويومٍ واحدٍ. وأوقفت المحكمة تنفيذ الحكمين بحق هانيه وأنسيه دايمي، لمدة عامٍ واحد، شريطة التزامهما بـ"حسن السلوك".

وُنقلت آتنا دائمي، في مارس/آذار 2017، إلى عيادة السجن الطبية، بعدما أُصيبت بفقدان مؤقت للإبصار في عينها اليمنى. بيد أنها أُعيدت إلى زنزانتها في اليوم نفسه، حيث أن العيادة الطبية غير مزودة بالإمكانات اللازمة لتشخيص حالتها. وتعلم منظمة العفو الدولية أنها أخذت تتقياً على مدار اليومين التاليين، مما جعل السلطات تنقلها أخيراً إلى مستشفى خارج السجن. وقال الأطباء بالمستشفى إن حالتها قد تتضمن التهاباً بالعصب البصري، ومن ثم فإنها تحتاج

لإجراء مسح بالرنين المغناطيسي على مخها؛ إلا أن السلطات أعادتها إلى السجن في اليوم ذاته، ولم تتيح لها إجراء مسح بالرنين المغناطيسي. كما أُخبرت أسرتها بأن إجراء هذا المسح مكلف، وأن عليهم تدبير تكاليفه، حالما يُحدد موعدٌ لإجرائه لها. ويمثل ذلك خرقاً للقانون الدولي، الذي يلزم الدول بأن توفر الرعاية الطبية لجميع السجناء، مجاناً وبدون تمييز.

وصدر بحق آتنا دائمي حكمٌ بسجنها لمدة سبعة أعوامٍ، لدفاعها السلمي عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال نشرها تعليقات على فيسبوك، تنتقد فيها بسجل عمليات الإعدام التي تقوم بها السلطات، وتوزيعها منشورات لمناهضة عقوبة الإعدام، ومشاركتها في احتجاج سلمي للتديد بإعدام شابة إيرانية في 2014، تُدعى ریحانة جباري؛ وزيارتها لموقع قبور قتلى الاحتجاجات التي عقبته الانتخابات الرئاسية في 2009، وإرسالها معلومات بشأن انتهاكات ارتكبت بحق سجناء سياسيين إلى جمعيات لحقوق الإنسان خارج إيران. وقد استشهد الفرع 28 للمحكمة الثورية بطهران، في حكم المحكمة النهائي الذي صدر بحقها في إبريل/نيسان 2015، بهذه الأنشطة السلمية كأدلة على "التجمع والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني"، و"نشر دعاية مناهضة للنظام"، و"إهانة المرشد الأعلى".

اعتُقلت آتنا دائمي، في بادئ الأمر، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، ثم احتُجزت لمدة 86 يوماً بالقسم 2 أ في سجن إيفين، الذي يُديره "الحرس الثوري"، من بينها 51 يوماً داخل الحبس الانفرادي. وأثناء تلك الفترة، مُنعت من الاتصال بمحامٍ، على الرغم من استجوابها بصورة متكررة. واحتُجزت خلال أول 28 يوماً بالقسم 2 أ من سجن إيفين داخل زنزانية، حسبما قالت، تُعجُّ بالحشرات، ولا يتوفر بها مرافق دورة المياه. وتقول إن المحققين عرضوا عليها تسهيل فرصة استعمال المراض، في مقابل "تعاونها" معهم. وأثناء معظم جلسات الاستجواب المطولة، كان عليها الجلوس معصوبة العينين تجاه الحائط. وأصدر الفرع 28 للمحكمة الثورية بطهران "حكماً بسجنها لمدة 14 عاماً، بعد محاكمةً فادحة الجور في مارس/آذار 2015، لم تستغرق أكثر من 15 دقيقة. وفي سبتمبر/أيلول 2016، قام الفرع 36 من "محكمة الاستئناف بطهران" بتخفيف مدة الحكم إلى سبعة أعوامٍ.

الاسم: آتنا دائمي، هانيه دايمي، أنسيه دايمي

النوع: إناث

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 127/15 رقم الوثيقة: MDE 13/6096/2017 إيران بتاريخ: 20 إبريل/نيسان 2017

